الأمم المتحدة

A/C.2/72/SR.12

الجمعية العامة

الدورة الثانية والسبعون

Distr.: General
7 November 2017
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الثانية

محضر موجز للجلسة الثانية عشرة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الأربعاء ١١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧، الساعة ١٥:٠٠

الرئيس: السيد يورغنسن ..... (إستونيا)

المحتويات

البند ٢٣ من جدول الأعمال: القضاء على الفقر وقضايا إنمائية أخرى

(أ) تنفيذ عقد الأمم المتحدة الثاني للقضاء على الفقر (٢٠١٧-٢٠٠٨)

(ب) دور المرأة في التنمية

(ج) تنمية الموارد البشرية

هذا المحضر قابل للتصويب.

وينبغي إدراج التصويبات في نسخة من المحضر مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني وإرسالها في أقرب وقت ممكن إلى: Chief of the Documents Management Section (dms@un.org).

والمحاضر المصوَّبة سيعاد إصدارها إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

17-17918 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

افتتحت الجلسة الساعة ١٥:٠٥

البند ٢٣ من جدول الأعمال: القضاء على الفقر وقضايا إنمائية أخرى

(أ) **تنفيذ عقد الأمم المتحدة الثاني للقضاء على الفقر (٢٠٠٨-٢٠١٧)** (A/72/283)

(ب) **دور المرأة في التنمية** (A/72/282)

(ج) **تنمية الموارد البشرية** (A/72/292)

١ - **السيدة بوري** (الأمينة العامة المساعدة لشؤون الدعم الحكومي الدولي والشراكات الاستراتيجية، هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)): عرضت تقرير الأمين العام عن دور المرأة في التنمية (A/72/282) فقالت إن لجنة وضع المرأة وضعت، في دورتها الستين، خريطة طريق لتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ على نحو مراع للاعتبارات الجنسانية، مما سيتطلب تعزيز ما تبذله الدول الأعضاء وغيرها من الجهات المعنية من جهود لدمج استراتيجيات المساواة بين الجنسين إدماجا كاملاً في الأطر الوطنية للتنمية المستدامة. وأشارت إلى أن على اللجنة في هذا الصدد أن تدعم مساعي الحكومات إلى تعميم مراعاة المنظور الجنساني في جهود التنمية المستدامة كافة.

٢ - وأضافت قائلةً إن نسبة النساء من نحو ٨٠٠ مليون شخص يعيشون في فقر مدقع في شتى أنحاء العالم تُقدر بحوالي ٦٠ في المائة. فتحسين هذه الحالة يقتضي تغيير أحوال المرأة في العمل؛ وعليه، أعدّت لجنة وضع المرأة، في دورتها الحادية والستين، خطة عمل لتحقيق التمكين الاقتصادي للمرأة في عالم العمل الآخذ في التغيير. وإذْ سيتعين استحداث حوالي ٦٠٠ مليون فرصة عمل جديدة بحلول عام ٢٠٣٠ لمجرد مواكبة نمو مجموع سكان العالم الذين هم في سن العمل، وحيث إن هذه الفرص سوف تستتبع العمل بتكنولوجيا جديدة، فإن مما لا غنى عنه ألا ينصب الاهتمام على ولوج الشابات إلى سوق العمل فحسب، بل أن يُزوَّدن أيضا بالمهارات اللازمة في مجالات العلم والتكنولوجيا والابتكار.

٣ - واستطردت قائلةً إن الاستثمارات المراعية للاعتبارات الجنسانية في مجالات المياه والصرف الصحي والنقل المأمون والطاقة المستدامة يمكن أن تسهم في تعزيز فرص وصول المرأة إلى الأسواق وحصولها على العمل اللائق وفي تقليل عمل المرأة غير المدفوع الأجر وتحسين قدرتها على التنقل عند القيام بطائفة من الأنشطة. وذكرت أن وضع استراتيجيات مراعية للاعتبارات الجنسانية بشأن التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه يمكن أن تعزز التمكين الاقتصادي للمرأة؛ ورحبّت في هذا الصدد بخطة العمل للمسائل الجنسانية التي أقرّها مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو التصحر، وبخاصة في أفريقيا، في أيلول/ سبتمبر ٢٠١٧، ويُتوقع منها أن تنفع النساء والفتيات على صعيد المجتمعات المحلية وتسهم في تحقيق الهدف المتعلق بتحييد أثر تدهور الأراضي المندرج في الهدف ١٥ من خطة عام ٢٠٣٠.

٤ - وتابعت كلامها بالقول إن التقرير يركز على تعزيز قدرات النساء بصفتهن عناصر تغيير في التنمية الوطنية والقضاء على الفقر. فالاهتمام فيه ينصب على السياسات الرامية إلى دفع عجلة انتقال المرأة من العمل غير الرسمي إلى العمل الرسمي، بما في ذلك حصولها على فرص العمل اللائق والحماية الاجتماعية. وجاء فيه أن النساء على الصعيد العالمي يقمنَ بأكثر من ٧٥ في المائة من الأعمال المنزلية وأعمال الرعاية غير المدفوعة الأجر، التي يقوم عليها الاقتصاد الإنتاجي.

٥ - وأشارت إلى أن التقرير يقدم توصيات بشأن أربعة مجالات رئيسية يتعين فيها الدفع بعجلة انتقال المرأة من العمل غير الرسمي إلى عمالة وعمل لائق أكثر إنتاجية. فقالت إن ذلك يقتضي أولاً إدخال إصلاحات قانونية وتنظيمية وأخرى تتعلق بسوق العمل. فلهذه الإصلاحات تأثير كبير؛ ففي أعقاب التصديق على اتفاقية العمال المنزليين، ٢٠١١ (رقم ١٨٩)، لمنظمة العمل الدولية، على سبيل المثال، بدأ عدد متزايد من البلدان في إتاحة فرص العمل وتوفير الحماية الاجتماعية للعمال المنزليين، وهو ما يؤثر في النساء على نحو غير متناسب. وأشارت إلى أن حقوق التفاوض الجماعي والمنظمات العمالية تؤدي أيضا دورا حاسما في معالجة مسألة تدنّي الأجور ورفع معنويات العمال وزيادة إنتاجيتهم والتشجيع على تهيئة بيئة عمل مأمونة - حيث إن هذه الأخيرة تنفرد بأهميتها بالنسبة للنساء والفتيات في ظل ما يتعرّضن إليه من عنف وتحرّش في مكان العمل على نحو غير متناسب. ثانيا، لا بد من توفير الحماية الاجتماعية، التي تشكّل سمة رئيسية من سمات العمل اللائق، ذلك أن النساء يمثّلن نسبة أعلى من غيرهن في أوساط مَن تنقصهم الحماية الاجتماعية. ثالثا، وبما أن ازدواجية مسؤولية المرأة عن العمل المدفوع الأجر والعمل غير المدفوع الأجر تحد كثيرا من مشاركتها في المجالات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، يلزم الاستثمار في خدمات الرعاية الجيدة؛ ومن التدابير التي يمكن تصب في الاتجاه الصحيح وضع سياسات تتعلق بإجازة الرعاية، ومخططات التأمين في مجال

الرعاية، وممارسات أماكن العمل المرنة. وأخيرا، يتعين استحداث فرص عمل دائمة. وأنهت بيانها قائلةً إن بالإمكان توسيع نطاق ما يُتاح من الفرص الإنتاجية للنساء عن طريق الاستثمار في القطاعات المستوعِبة لليد العاملة وتشجيع سياسات النمو الصناعي التي تدعم الأنشطة الاقتصادية ذات الإنتاجية العالية والكثيفة العمالة، إضافةً إلى الاستثمار في المجالات الناشئة، من قبيل الاقتصاد الأخضر.

٦ - **السيدة باس** (مديرة شعبة السياسات والتنمية في الميدان الاجتماعي، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية): عرضت تقرير الأمين العام المعنون ”تنفيذ عقد الأمم المتحدة الثاني للقضاء على الفقر (٢٠٠٨-٢٠١٧)“ (A/72/283) فقالت إن عدد مَن انتُشلوا من براثن الفقر المدقع منذ عام ١٩٩٠ بلغ حوالي بليون نسمة، ولكن الكثير من الصعوبات ما زالت ماثلة؛ فأفريقيا وأقل البلدان نموا تواجه مشاكل ما زالت قائمة والتقدم المحرز كان متفاوتا فيما بين المناطق وداخلها. وذكرت أن التقرير يتضمن مجموعة من التوصيات لكي تنظر فيها الجمعية العامة بغية الحفاظ على قوة الدفع التي أوجدها تنفيذ العقد في سياق خطة عام ٢٠٣٠.

٧ - وأشارت إلى أن على الدول أن تركز اهتمامها على توفير فرص العمل لأن ما تحقق من نمو في هذا المجال لم يكن كافيا لاستيعاب القوة العاملة المتنامية. فخلال ٢٠ عاما، ستكون غالبية سكان المعمورة مَن هم تفوق أعمارهم ٦٠ عاما؛ ومن الأهمية بمكان العمل على إيجاد سبل استيعاب هذه الفئة التي هي أكبر سنا لتجنب وقوعها في أشكال جديدة من الفقر. ورغم التقدم الكبير المحرز في مساعي الحد من انتشار نقص التغذية، فإن عدم إمكانية الحصول على التعليم ما زالت منتشرة على نطاق واسع.

٨ - وذكرت أن الدروس المستخلصة من العقد تتمثل في أهمية دور السياسات الاجتماعية، بما في ذلك الحماية الاجتماعية؛ وسياسات الاقتصاد الكلي الاستشرافية المنحى؛ والاستثمار في الزراعة والتنمية الريفية والهياكل الأساسية؛ والاستثمار في التنمية الزراعية والريفية وفي الهياكل الأساسية؛ والسياسات الرامية إلى تنمية القدرة على الصمود الذي يحقق التمكين للأشخاص الذين يعيشون في فقر. وقالت إن من الأهمية بمكان كفالة أن يتمتع الأشخاص الذين يعيشون في المناطق الريفية بالرخاء، لدواعٍ ليس أقلها كونهم يتولّون المسؤولية عن إنتاج معظم الغذاء اللازم لسكان الحضر المتزايدي الأعداد.

٩ - وسعياً إلى تقييم أثر العقد، أردفت قائلةً إن شعبتها نشرت استقصاءً يتضمن أسئلة عن التشريعات والسياسات والبرامج الرامية إلى القضاء على الفقر على الصعيد الوطني. وقد كشفت الردود على ذلك الاستقصاء عن بعض المجالات الرئيسية التي تتطلب مزيدا من العمل خلال السنوات الثلاثة عشرة المقبلة حتى يتسنى القضاء على الفقر بحلول عام ٢٠٣٠. وأظهر الاستقصاء أن البلدان ملتزمةٌ بالقضاء على الفقر المدقع، حيث إن ٤٤ بلدا من البلدان الخمسين المجيبة وضعت استراتيجيات وطنية للقضاء على الفقر. وعلى الرغم من إحراز تقدم في عدة مجالات، حددت البلدان التحديات التي تعترض تنفيذها برامجَ القضاء على الفقر، ومنها ضرورة زيادة موارد الميزانية وتعزيز القدرة على وضع السياسات، إلى جانب تعزيز التنسيق بين الوزارات وبين الإدارات.

١٠ - وأنهت كلمتها قائلةً إن من أولويات ذلك ضرورة إحداث تحول هيكلي يركز على التصنيع المستدام والشامل للجميع، ووضع سياسات متكاملة للقضاء على الفقر للتصدي لمسألة عدم المساواة، وتوفير العمل اللائق، والاستثمار في التعليم الجيد والرعاية الصحية، وإدخال تحسينات على أحكام وشروط مشاركة المرأة في سوق العمل. وعلى للقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني ومنظومة الأمم المتحدة أن تواصل دعم ما يبذل من جهود للقضاء على الفقر.

١١ - **السيد حنيف** (مدير مكتب دعم المجلس الاقتصادي والاجتماعي وتنسيق شؤونه، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية): عرض تقرير الأمين العام المعنون ”تنمية الموارد البشرية في القرن الحادي والعشرين“ (A/72/292) فقال إن تنمية الموارد البشرية تتسم بأهمية جوهرية في الوفاء بالالتزام بعدم ترك أي أحد خلف الركب. فعالم العمل يشهد تغيرا كبيرا في كل مكان، ولكنه ينطوي على إمكانية التحكم في مساره.

١٢ - وأشار إلى أن التقرير يشدد على أهمية تمكين جميع الأفراد من مجابهة تحديات القرن الحادي والعشرين وانتهاز الفرص التي يتيحها على نحو فعال. فمسائل انخفاض العمالة في بعض القطاعات وركود الأجور وتفاوت الدخل، التي تستفحل بفعل انتشار للعمالة الضعيفة في بلدان نامية عديدة، إضافةً إلى التطورات السريعة في مجال العلم والتكنولوجيا والابتكار، تجتمع لتُحدث عالمَ عملٍ جديد ينطوي على التحديات. ويشهد أيضا تنظيم العمل والإنتاج تغيرا نتيجة للعولمة، فيما ستشكّل الحالة الديمغرافية في العالم أحد العوامل التي ستحدد مستقبل العمل.

١٣ - وتابع كلامه يقول إن التعليم والتدريب وتنمية المهارات تكتسي أهمية حيوية في هذا المسعى، وسيتعين تكييفها مع التغييرات الحالية والمتوقعة في عالم العمل، وهو ما يعني عموما أن نظم التعليم والتدريب لا بد من الاستمرار في تحسينها. ولا بد أيضا من تكييف المؤسسات الوطنية، ولا سيما المؤسسات التي تعمل في ميادين التعليم والتدريب والحماية الاجتماعية؛ وينبغي إدراج تنمية الموارد البشرية في صميم الاستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة. واستطرد قائلاً إن الاستثمارات الطويلة الأمد في بعض المجالات القيّمة عالمياً سيسهم في تنمية الموارد البشرية، على الرغم من عدم وجود نهج واحد يناسب الجميع: ومن تلك المجالات توفير تعليم جيد وعادل وشامل للجميع، وإتاحة فرص التعلم مدى الحياة، والتعليم في مرحلة الطفولة المبكرة، والأخذ بالنُّهج المتعددة التخصصات في قطاع التعليم العالي، وتحسين الصلات بين التعليم والعمالة، وتعزيز نظم الحماية الاجتماعية ومعايير العمل.

١٤ - وأنهى بيانه قائلاً إن التطورات التكنولوجية مكّنت منظومة الأمم المتحدة من تقديم المشورة المتكاملة في مجال السياسات من أجل دعم البلدان في تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ بطرق مبتكرة، وبالأخص من خلال وضع نظم ناجعة لإدارة المعارف. وفي الوقت نفسه، فإن هذه التطورات تُعيد تشكيل البحوث السياساتية التي تضطلع بها الأمم المتحدة وخطة عملها في مجال وضع المعايير. وستدعم الأمم المتحدة تنمية الموارد البشرية في القرن الحادي والعشرين - وهو ما سيتطلب استثمارات في قوتها العاملة تمكّنها من تحسين الدعم المقدم إلى الدول الأعضاء.

١٥ - **السيد موريخون بازمينيو** (إكوادور): قال إن التقارير المعروضة تُقدم أفكارا ثاقبة مثيرة للاهتمام في الجهود المبذولة لمعالجة مسألة عدم المساواة، التي لها صلة وثيقة بالفقر المدقع. وذكر أن إكوادور تعطي الأولوية لمكافحة عدم المساواة على الصعيد الإقليمي وإنها تعمل على تحقيق أوجه تآزر ذلك مع أعمال الأمم المتحدة ذات الصلة بالموضوع.

١٦ - **السيدة إديسون** (نيجيريا): قالت إن التقرير المتعلق بعقد الأمم المتحدة الثاني للقضاء على الفقر يوضح أن الناس سيواصلون الانتقال من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية؛ فمن المؤكد أن هذا هو الاتجاه السائد في أفريقيا، حيث تُبذل معظم جهود التنمية في المراكز الحضرية. وتساءلت عن ماهية أنواع السياسات التي يمكن التوصية بأن تضعها بلدان مثل نيجيريا لكفالة ألا يتخلف أي أحد ممَن يعيشون في المناطق الريفية عن الركب.

١٧ - **السيدة باس** (مديرة شعبة السياسات والتنمية في الميدان الاجتماعي، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية): قالت إن ثمة حاجةً إلى إحداث تحول هيكلي. فيجب أن تعمل المناطق الحضرية والريفية على نحو متكامل ويجب إيجاد أنواع جديدة من العمل الريفي. وذكرت أن شعبتها تقوم حاليا بمناقشات مع شركة خاصة كبيرة ومجموعة من التعاونيات بشأن مشروع زراعي؛ وأن هذه الجهات تعتزم تنظيم مناسبة عنوانها ''مزارعو الغد''، يمكن خلالها للأجيال التي هي أكبر سنا تثقيف الأجيال الجديدة بجمال مهنة المزارع، على أن ينصب التركيز فيها أيضا على تقنيات الزراعة المبتكرة التي تتماشى مع احترام البيئة وكرامة الإنسان. واعتبرت أن استخدام أساليب جديدة سيكون حاسما لأسباب المعيشة في المناطق الريفية.

١٨ - **السيدة بوري** (الأمينة العامة المساعدة لشؤون الدعم الحكومي الدولي والشراكات الاستراتيجية، هيئة الأمم المتحدة للمرأة): قالت إن لجنة وضع المرأة ستركز في دورتها الثانية والستين على تمكين المرأة في سياق التنمية الريفية، وهو ما يؤدي دورا رئيسيا في التصدي للفقر وعدم المساواة، وفي سد الفجوة القائمة بين المناطق الريفية والمناطق الحضرية في العديد من البلدان النامية. وذكرت أن من الضروري إنشاء الهياكل الأساسية اللازمة في المناطق الريفية؛ وأن الإمداد بالكهرباء، والتعليم، والنقل، والهياكل الأساسية المالية، والاتصالات السلكية واللاسلكية كلها عوامل ذات أهمية حاسمة لتحقيق تكافؤ الفرص.

١٩ - وأنهت كلامها قائلةً إن الزراعة المستدامة ينبغي أن تدعم القضاء على الفقر من خلال زيادة الدخل واستحداث فرص العمل؛ وإن من الضروري، في هذا الصدد، إعادة النظر في مستقبل فرص العمل الزراعية بهدف تشجيع الشباب على البقاء في المناطق الريفية، بما يعود بالنفع على تلك المناطق، لا سيما وأن نمو المناطق الحضرية غير المخطط يطرح تحديا كبيرا في البلدان النامية. وذكرت أن من الضروري تحديد سبل الاستخدام الأمثل للتكنولوجيا في تسريع وتيرة التنمية الريفية. وباختصار، لا بد من الأخذ بنهج شامل في معالجة العناصر المترابطة لهذه الصورة بأكملها - أي التنمية الريفية وصلتها بالتنمية الحضرية، وإزالة أوجه انعدام المساواة، بما في ذلك انعدام المساواة بين الجنسين.

٢٠ - **الرئيس**: دعا اللجنة إلى إجراء مناقشة عامة بشأن هذا البند.

٢١ - **السيد موريخون باسمينيو** (إكوادور): تكلم باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين فأعرب، في معرض إشارته إلى تقرير الأمين العام عن عقد الأمم المتحدة الثاني للقضاء على الفقر (٢٠٠٨-٢٠١٧)، عن

قلق وفد بلده لأن الأداء الاقتصادي القوي للبلدان الأفريقية على مدى العقدين الماضيين لم يُترجم إلى انخفاض ملحوظ في مستويات الفقر أو إيجاد عدد كاف من فرص العمل. وقال إن من المتوقع أن يرتفع العدد الإجمالي للعاطلين عن العمل إلى ٢٠٣,٨ ملايين في عام ٢٠١٨، وهو عدد ينفرد بإثارته قلق مجموعة الـ ٧٧ والصين لأن من المتوقع أن يصبح أكثر من ٧٠ في المائة من العاطلين عن العمل من مواطني تلك البلدان. وذكر أن مجموعة الـ ٧٧ والصين تشدد على الصلة بين الفقر وانعدام المساواة؛ وفي ضوء استمرار الهوّة بين البلدان الغنية والبلدان الفقيرة، وزيادة التفاوت في الدخل في معظم البلدان، وأوجه التفاوت في فرص الحصول على التعليم والرعاية الصحية والأصول المنتجة والتمويل، يجب أن يكون التصدي لانعدام المساواة جزءا لا يتجزأ من أي استراتيجية للقضاء على الفقر.

٢٢ - وأضاف يقول إن مجموعة الـ ٧٧ والصين تتفق مع الرأي القائل بأن عقد الأمم المتحدة الثاني للقضاء على الفقر قد ساهم في إحراز التقدم نحو القضاء على الفقر، وأعرب عن الأمل في أن يساعد العقد الثالث في تحسين الكفاءة والتنسيق في الجهود. وذكر أن المجموعة تدعو إلى تهيئة مزيد من الفرص للأشخاص الذين يعيشون في الفقر، وحشد موارد كبيرة، ورصد التمويل الكافي الذي يمكن التنبؤ به م الذي سيتيح للبلدان النامية تنفيذ سياسات وبرامج القضاء على الفقر.

٢٣ - وأردف قائلاً إن من دواعي القلق التفاوت الموجود في التقدم المحرز في تمكين النساء والفتيات في جميع أنحاء العالم، وإن النساء والفتيات يتأثرن تأثرا غير متناسب بتغير المناخ والكوارث الطبيعية. فلا يزال العنف ضد النساء والفتيات يقف عائقا أمام تحقيق المساواة بين الجنسين. ويلزم اتخاذ مزيد من التدابير الكفيلة بالتصدي لجميع أشكال العنف الجنساني، ولا سيما قتل النساء. وفي ضوء الإسهام الاقتصادي الحيوي الذي تقدمه المرأة، فإن تمكينها يشكل عنصرا حاسما في القضاء على الفقر.

٢٤ - وأنهى كلمته يقول إن تنمية الموارد البشرية، وعلى وجه خاص في مجالي الصحة والتعليم، أمر محوري لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. وأضاف أن ذلك حيوي للجهود الرامية إلى تنفيذ أهداف التنمية المستدامة وتوسيع نطاق الفرص، وبخاصة لأشد الفئات ضعفا من السكان، فضلا عن أنه يكتسي أهمية حاسمة للتصدي للتحديات العالمية الراهنة، ووتيرة التغير التكنولوجي، ونماذج العمالة المتغيرة. وأعرب عن أمل مجموعة الـ ٧٧ والصين في أن يراعي الشركاء في التنمية جميع هذه العوامل أثناء المشاورات غير الرسمية المقبلة.

٢٥ - **السيد توي** (كمبوديا): تكلم باسم رابطة أمم جنوب شرق آسيا فقال إن الرابطة ملتزمة بالقضاء على الفقر باتباع نُهُج متكاملة وشاملة لعدة قطاعات في التعامل مع الفجوة الإنمائية والتنمية الريفية وتمكين المجتمعات المحلية وإشراك الجهات المعنية وإقامة الشراكات المتعلقة بتنمية القطاع الخاص. وذكر أن النجاح في تنفيذ الخطة الرئيسية لتحقيق التواصل في رابطة أمم جنوب شرق آسيا لعام ٢٠٢٥ ومبادرة تكامل رابطة أمم جنوب شرق آسيا خلال العقد الماضي أدى إلى خفض الفقر في هذه المنطقة إلى حد كبير، فضلا عن تيسير التجارة والاستثمار والحد من الفجوات الإنمائية بين الدول الأعضاء. ونفذت الرابطة أيضا سلسلة من خطط العمل الإطارية للتنمية الريفية والقضاء على الفقر، الهدف منها هو دعم التنمية الريفية وتضييق الفجوات الإنمائية في المنطقة.

٢٦ - وواصل كلامه قائلا إن القضاء على الفقر يتطلب العمل على الصعيد العالمي؛ لذا فإن انخفاض مستوى المساعدة الإنمائية الرسمية أمر مثير للقلق. فيجب الوفاء بالالتزامات المتصلة بالمساعدة الإنمائية الرسمية المتفق عليها دوليا؛ ومن شأن تخفيف أعباء الديون أن يساعد أيضا البلدان النامية في القضاء على الفقر؛ وسيدعم التعاون الدولي بشأن التمويل والابتكار ونقل التكنولوجيا تحقيق تلك البلدان للتنمية المستدامة. وينبغي أن تفتح البلدان المتقدمة مزيدا من الأسواق للمنتجات ذات الأهمية للبلدان النامية وتلغي الإعانات المالية وتمتنع عن اتباع السياسة الحمائية وذلك لضمان تهيئة الظروف المواتية للتجارة العالمية.

٢٧ - وأنهى كلمته بإعادة تأكيد التزام الرابطة بخطة العمل لتنفيذ الإعلان المشترك بشأن الشراكة الشاملة بين رابطة أمم جنوب شرق آسيا والأمم المتحدة (٢٠١٦-٢٠٢٠) وخطة عام ٢٠٣٠ وخطة العمل الإطارية الرابعة بشأن التنمية الريفية والقضاء على الفقر لرابطة أمم جنوب شرق آسيا.

٢٨ - **السيدة يونغ** (بليز): تكلمت باسم الجماعة الكاريبية فقالت إن خطة عام ٢٠٣٠ تقوم على إدراك أن الفقر متعدد الأبعاد وأن النمو الاقتصادي وتراكم الدخل لا يكفيان لانتشال الناس من دائرة الفقر وإبقائهم خارجها، وأنه يجب اتخاذ التدابير اللازمة لمعالجة أسباب الضعف والحرمان وتعزيز القدرات على التكيف. وأشارت إلى أن بلدان منطقة البحر الكاريبي تواجه تحديا فريدا من بين البلدان النامية لأن تدني مستويات الدخل واشتداد الفقر المتعدد الأبعاد قائمان جنبا إلى جنب مع استمرار انخفاض النمو وتناقص مكاسب التنمية البشرية، وهي صعوبات تتفاقم بسبب ضعف مناعة المنطقة أمام الصدمات الاقتصادية/المالية الخارجية والصدمات البيئية.

٢٩ - وذكرت أن الأعاصير الأخيرة التي ضربت أنتيغوا وبربودا، ودومينيكا أبرزت بوضوح شديد ترابط أوجه ضعف ن الدولة والفرد. ففي دومينيكا وبربودا، أصبحت مجتمعات محلية كاملة بدون مأوى ومفتقرة إلى ما يلبّي احتياجاتها الأساسية للبقاء؛ وفقد الصيادون قواربهم ومعدّاتهم وخسر المزارعون محاصيلهم؛ وأدى الخراب الذي أصاب قطاعَي الزراعة والسياحة إلى تعطيل اقتصادَي هذين البلدين. وستكون تكاليف إعادة البناء باهظة: فالموارد المحلية وحدها لن تكون كافية. بيد أن حكومتيّ هذين البلدين أكدتا مجددا التزامهما بخطة عام ٢٠٣٠.

٣٠ - واستطردت قائلة إن على الأمم المتحدة أن تكفل تضمين السياسات العالمية منظورا متعدد الأبعاد بشأن الفقر والأخذ بالنَهْج المتكامل إزاء التنمية المستدامة الذي تدعو خطة عام ٢٠٣٠ إلى اتباعه. وبناء على ذلك، ينبغي أن تكفل الأمم المتحدة وضع مقاييس أكثر ملاءمة لقياس ما يُحرز من تقدم؛ فالاعتماد في الوقت الحالي على متوسط دخل الفرد بوصفه محددا للتنمية وبالتالي للحصول على التمويل يعني أن جميع بلدان الجماعة الكاريبية، باستثناء هايتي، يتعين عليها الاقتراض حسب شروط السوق؛ ولذا سيتعين على دومينيكا، وأنتيغوا وبربودا، المصنفتين ضمن بلدان الشريحة العليا من فئة بلدان الدخل المتوسط والبلدان ذات الدخل المرتفع، على التوالي، أن تقترضا بشروط غير تساهلية من أجل إعادة البناء.

٣١ - وأردفت بقولها إنه على الرغم من الاعتراف الواسع النطاق بأن الدول الجزرية الصغيرة النامية تضم فئة خاصة فيما يتعلق بالتنمية المستدامة - بسبب قابليتها للتأثر بتغير المناخ والكوارث المتصلة به وبطء وتيرة نمو اقتصاداتها ومحدودية مواردها المتاحة لبناء قدرتها على الصمود - فإن التعاون الدولي وآليات الدعم لا تبيّن ضعف هذه الدول. ويجب على الأمم المتحدة أن تناصر اتباع نُهُج تكون موضوعة خصيصا للدول الجزرية الصغيرة النامية تكفل توفير التمويل اللازم لعكس مسار الضرر الذي عانت منه بالفعل لكي يتسنى لها التقدم نحو تحقيق التنمية المستدامة.

٣٢ - وختمت كلمتها قائلةً إلى على الأمم المتحدة أن تحث الشركاء في التنمية على الاحتراس من الآثار الضارة المترتبة على سياساتهم المحلية، فساقت لأمثلة على ذلك منها الأثر المترتب على التدابير الخارجية لتخفيف المخاطر. فقد أفضت تدابير تخفيف المخاطر إلى تقليص علاقات المراسلة المصرفية مع المصارف في منطقة البحر الكاريبي، التي تعتمد عليها اقتصادات المنطقة إلى حد كبير، مما أدى إلى انخفاض مستويات التجارة الدولية والتحويلات المالية وتدفق الاستثمارات بالنسبة للدول الكاريبية، وأعاق بشدة قدرتها على الوفاء بمسؤولياتها إزاء تنمية بلدانها.

٣٣ - **السيد أحسان** (بنغلاديش): تكلّم باسم مجموعة أقل البلدان نموا فقال إنه على الرغم من التقدم الكبير المحرز في الحد من الفقر خلال عقد الأمم المتحدة الثاني للقضاء على الفقر، فإن بالمعدل الحالي للنمو، سيظل ما يقرب من ٣٥ في المائة من السكان في أقل البلدان نموا يعيشون في فقر مدقع في عام ٢٠٣٠، مما يعني ضرورة إجراء تغييرات رئيسية لتسريع عملية الحد من الفقر.

٣٤ - وذكر أن ذلك يستلزم أولا أن تضاعف أقل البلدان نموا جهودها للتغلب على العوائق الهيكلية وتعزيز القدرة الإنتاجية. ويجب أن تسعى إلى تحقيق التنمية الشاملة للجميع عن طريق توسيع نطاق شبكات الأمان الاجتماعي وضمان زيادة مشاركة النساء والشباب في الجهود التي تبذلها للقضاء على الفقر. ثانياً، يتعين زيادة الاستثمار في الزراعة والصناعة: إذ تعتمد أقل البلدان نموا اعتمادا كبيرا على الزراعة، وهي على الرغم من إمكاناتها الصناعية، فإن حصة الصناعة التحويلية من ناتجها المحلي الإجمالي لا تنمو باطراد بما فيه الكفاية. وأشار إلى أن وجود الحاجة أيضا إلى الاستثمار في الهياكل الأساسية والطاقة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتنمية المهارات. ويجب تحسين فرص الحصول على الغذاء والتغذية والخدمات الاجتماعية. ثم ذكر ثالثاً أن تطوير القطاع الخاص يكتسي أهمية بالغة في هذا الصدد، الأمر الذي يعني ضمان إمكانية حصول الجميع على التمويل - وهو عنصر أساسي من عناصر التنمية المالية وتنمية القطاع الخاص. رابعاً، هناك حاجة إلى إعادة تنشيط الدعم العالمي لمساعدة أقل البلدان نموا على تخطي التحديات الهيكلية التي تواجهها. ويتعين توفير التعاون الدولي من أجل تعبئة الموارد المحلية والدولية على السواء. وقال إن على الشركاء في التنمية أن يفوا بالتزاماتهم المتعلقة بالمساعدة الإنمائية الرسمية والتجارة والاستثمار المباشر الأجنبي والأشكال الأخرى لتمويل التنمية، وأن يتعاونوا كذلك بهدف معالجة التدفقات المالية غير المشروعة والاحتيال الضريبي والتلاعب بتسعير التحويلات. ويجب تنفيذ خطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية تنفيذا كاملا.

٣٥ - وأنهى كلمته قائلاً خامسا إنه يحث الشركاء في التنمية، نظرا لأهمية إمكانية الحصول على التكنولوجيا للقضاء على الفقر، على

الإسهام بسخاء في مصرف التكنولوجيا لأقل البلدان نموا. وسادسا، ينبغي لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية أن تعطي الأولوية لأقل البلدان نموا عند تخصيص التمويل، تمشيا مع الولاية المسندة إليها في قرار الجمعية العامة ٢٤٣/٧١. وأخيرا، يتعين تقديم دعم إضافي ويمكن التنبؤ به من المجتمع الدولي لمساعدة أقل البلدان نموا على التخفيف من الآثار الشديدة لتغير المناخ والكوارث المتصلة به. ويجب تنفيذ اتفاق باريس المبرم بموجب اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ وإطار سِنداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة ٢٠١٥-٢٠٣٠. وأعرب عن ترحيبه بتوصيات الأمين العام المتعلقة بإنشاء آلية للتخفيف من حدة الأزمات وبناء القدرة على الصمود لصالح أقل البلدان نموا.

٣٦ - **السيدة زاهر** (ملديف): تكلمت باسم تحالف الدول الجزرية الصغيرة فأعربت عن أمل التحالف أن تكون التقارير المقبلة للأمين العام، التي ستُقدَّم في إطار البند الحالي من جدول الأعمال، ذات منحى عملي وتحليلي أكبر. وأضافت أنّ الكوارث الطبيعية، التي أصبحت تتكرر وتشتد حدتها بشكل متزايد، وغيرها من الأحوال الجوية والبيئية القاسية، مقترنةً بآثار الأزمتين المالية والاقتصادية اللتين شهدتهما الفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٩، تؤدي إلى عكس مسار المكاسب التي حققتها الدول الجزرية الصغيرة النامية في مجال التنمية المستدامة، وإلى زيادة مديونية هذه الدول. وتعاني هذه البلدان صعوبات في سبيل تنويع اقتصاداتها، بفعل موقعها النائي، وسكانها الشديدي التناثر، ونموها المحدود، وارتفاع تكاليف وارداتها. وكثيراً ما تعتمد دول التحالف على قطاعات السياحة والزراعة ومصائد الأسماك - التي تشكل جميعها مصادر إيرادات غير مستقرة بسبب تغير المناخ. وأشارت إلى أن هذه الدول أصبحت محصورة في حلقة مفرغة تُلحق بها ضررا متزايدا، إذْ تستخدم مواردها المحدودة أصلاً في إعادة البناء، بدلاً من المضي قدماً بجهود التنمية المستدامة. ويضع ارتفاع نسبة الشباب من السكان في دول التحالف ضغوطاً على فرص العمل، التي تشتد محدوديتها عندما تضطر الشركات إلى الإقفال في أعقاب الكوارث.

٣٧ - وتابعت كلامها قائلةً إن العواصف العاتية تتكرر وتيرتها بشكل متزايد، وتدفع، إلى جانب ظواهر مناخية أخرى، منها أمواج تسونامي وارتفاع مستوى سطح البحر، بالعديد من الدول الجزرية الصغيرة النامية إلى حافة فقر دائم. وعلى دول التحالف أن تواجه أيضا التدفقات المالية غير المشروعة والممارسات التجارية غير العادلة، والتحديات المرتبطة بالضرائب، وانعدام معايير واقعية لتمويل التنمية - فمعيار نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي يعني أن هذه البلدان لا تستوفي أهلية الاستفادة من العديد من فرص التمويل التساهلي. ورأت أنّ معظم الدول الجزرية الصغيرة النامية يشهد معدلات نمو اقتصادي مرتفعة نسبياً، بحسب ما تبيّنه الإحصاءات، وأنّ هذا النمو يظل، رغم ذلك، متقلبا في معظمه ولا يؤدي إلى إيجاد فرص عمل مستدامة؛ بل إنه نمو مدفوع بتصدير عدد محدود من السلع الأساسية والمنتجات ذات القيمة المضافة المنخفضة.

٣٨ - واستطردت قائلةً إن التحديات المترابطة والمتداخلة التي تواجهها تلك الدول تزيد من حدة مديونيتها. فعلى الرغم من التزام هذه الدول المستمر بتحقيق المساواة بين الجنسين، فإنها تفقد المكاسب التي تحققها في هذا المجال عندما تصيبها الصدمات والأزمات الخارجية أو الكوارث الطبيعية. وأنهت بالقول إن دول التحالف، بصفتها الأكثر تضرّراً بظاهرة تغيّر المناخ على الرغم من أنّ مساهمتها الضئيلة فيها، تناشد الدولَ الأعضاء في الأمم المتحدة أن تفي بالتزاماتها بموجب اتفاق باريس، وتدعو الدولَ التي لم تصادق عليه أو لم تنضم إليه بعد إلى القيام بذلك؛ وتحث المؤسسات المالية الدولية على النظر في معايير التمويل التساهلي التي لا تقتصر على نصيب الفرد من الدخل؛ وتحث الأمين العام، في إطار جهوده المتعلقة بالإصلاح التنظيمي، على كفالة أن تراعي كيانات الأمم المتحدة احتياجات الدول الجزرية الصغيرة النامية وأولوياتها على النحو المبيّن في مسار عمل إجراءات العمل المعجَّل للدول الجزرية الصغيرة النامية (مسار ساموا)؛ وتدعو جميع الشركاء إلى الوفاء بالتزاماتهم في مجال المساعدة الإنمائية الرسمية والعمل مع الحكومات الوطنية لكفالة توفير التمويل اللازم لتلبية الأولويات المحددة وطنياً.

٣٩ - **السيد خايمي كالديرون** (السلفادور): تكلم باسم جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي فقال إنّ موضوع التنمية المستدامة ينبغي التعاطي معه من منظور كلي. فاتباع نُهُج مجزَّأة لتشخيص الفقر والحد منه وإيلاء الأولوية لجوانب معيّنة من التنمية على حساب جوانب أخرى يعطي صورة مشوهة عن الحالة الحقيقية لمنطقته.

٤٠ - وأشار إلى أن الدول الأعضاء في جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي إذْ تسلّم بأن انعدام الأمن الغذائي والجوع لا يزالان يشكلان تحديات بالنسبة لبلدان المنطقة على الرغم من التقدم المحرز، تعيد تأكيد التزامها بتحقيق هدفها المتمثّل في

القضاء نهائياً على الجوع في المنطقة، وتؤكد أنها ستواصل تعزيز خطة الجماعة للأمن الغذائي والتغذية والقضاء على الجوع بحلول عام ٢٠٢٥. وذكرت أن الجماعة تسلّم كذلك بأهمية السياسات العامة التي تركز على الحماية الاجتماعية والعمالة، من بين مسائل أخرى، في القضاء على الجوع والفقر على الصعيد الإقليمي. فالحوار والاتفاق السياسي المستندان إلى الثقة واحترام الاختلافات بين البلدان لا غنى عنهما لتعزيز التكامل السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي للجماعة، وإيجاد حلول مشتركة لتعزيز وصون السلام والتنمية المستدامة.

٤١ - ويرى المتكلم أن على البلدان المتقدّمة الشريكة أن تكفل، تمشياً مع خطة عمل أديس أبابا، تلبية الاحتياجات الإنمائية المتنوعة والمحدَّدة للبلدان المتوسطة الدخل، وتعترف بأهمية المساعدة الإنمائية الرسمية وغيرها من أشكال التمويل التساهلي، وتضع منهجيات تتعامل على أنحو أفضل مع واقع البلدان المتوسطة الدخل. فمن الأهمية بمكان ضمان التنسيق والاتساق في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وخطة عمل أديس أبابا واتفاق باريس وإطار سنداي من أجل إقامة علاقات التآزر وبناء القدرة على الصمود ودعم القضاء على الفقر بجميع أشكاله وأبعاده. وذكر أن الجماعة تؤكد مجدداً الحاجة إلى تحسين تنظيم النظم المالية الدولية والإقليمية والإشراف والرقابة عليها، من أجل تهيئة بيئة مالية دولية تفضي إلى تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠، وتشدد على أنّ تعبئة الموارد الوطنية لا تكفي لتحقيق النمو المطلوب.

٤٢ - وأشار إلى أن جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي تشير إلى الأثر الإيجابي لتسهيل وزيادة التجارة داخل بلدان المنطقة على أمنعها الغذائي والتغذوي. وتسلّم الجماعة أيضاً بالدور الذي يؤديه التعاون في ما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، المكمِّلين للتعاون بين الشمال والجنوب، والمساعدة الإنمائية الرسمية في تعزيز الأمن الغذائي والتغذوي ودعم تبادل الممارسات الجيدة المتعلقة بالتكيف مع تغير المناخ وسبل الحصول على الطاقة المستدامة. وذكر أن الجماعة لا تزال ملتزمة بالإنصاف بين الجنسين والمساواة بينهما وبالنهوض بالمرأة؛ وهي مبادئ ينبغي تعميم مراعاتها في السياسات والاستراتيجيات الوطنية لتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠. وأنهى حديثه بالقول إن مبدأ المساواة بين الجنسين يجب أن يستمر الاسترشاد به في ما يجري من مناقشات بشأن التنمية؛ إن أوجه انعدام المساواة بين الجنسين التي تكرّس الفقر والتهميش يجب إزالتها. ويجب تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ بطريقة يكون محورها الإنسان وركيزتها احترام حقوق الإنسان، ومن منظور جنساني شامل. ويلزم إدخال تغييرات هيكلية على الصعيد العالمي للقضاء على الفقر والحد من انعدام المساواة.

٤٣ - **السيدة غيل** (إسرائيل): قالت إن النهج المتبع إزاء القضاء على الفقر يجب أن يكون متعدد الأبعاد، وأن يعالج الأسباب الكامنة وراءه. فلا بد من بناء القدرات، وليس تقديم المساعدة فقط، من أجل القضاء على الفقر. وذكرت أن البلدان النامية تواجه العديد من التحديات نفسها التي كافحت إسرائيل للتغلب عليها خلال سنواتها الأولى؛ ولذلك، فإن حكومتها حريصة على تشارك خبرتها ومواردها المحدودة مع البلدان الأخرى. وقالت إن من دواعي فخر إسرائيل، بصفتها بلداً يعاني من نقص حاد في المياه هو أيضا، أن توفر التكنولوجيا والتدريب للدول التي تواجه التصحر وندرة المياه وتملحها. ويقوم العلماء والمهندسون الإسرائيليون ببناء محطات لتحلية المياه مراعية للبيئة، وقد استحدثوا أساليب جديدة لإعادة استعمال المياه؛ وأشارت إلى أن إسرائيل تعيد حالياً استخدام نسبة ٨٥ في المائة من المياه التي تستهلكها لأغراض في مقدمتها الزراعة. وتعمل حكومتها مع الحكومات والمجتمع المدني والأوساط الأكاديمية والقطاع الخاص لإيجاد حلول مبتكرة، في مجالات شتى منها الزراعة، ونظم الري الناجعة، ومعالجة محاصيل الحصاد، والبذور.

٤٤ - وختمت حديثها قائلةً إن إسرائيل، إذْ تدرك أن التعليم وتوفُّر قوة عاملة واسعة أمران أساسيان لتحقيق تنمية متينة ومستدامة، تقدّم دورات تدريبية للمدربين من الدول النامية. وأضافت أنّ مشاركة المرأة والشباب في القوة العاملة شرط أساسي للقضاء على الفقر. حيث إن العالم يتحد لمواجهة التحديات الهائلة التي تطرحها خطة عام ٢٠٣٠ واغتنام الفرص المشجِّعة التي تتيحها، فإنّ من الواجب الجماعي للدول الأعضاء في الأمم المتحدة أن تتبادل المعارف، وتعلم أفضل الممارسات، وتكون مصدر إلهام للأجيال المقبلة لمواجهة التحديات وتوسيع الآفاق.

٤٥ - **السيد لو** يوهوي (الصين): قال إن على المجتمع الدولي أن يحقق توافقا في الآراء ويبذل كل ما في وُسعه لإقامة مجتمع يجمعه مصير مشترك وتحسين رفاه البشرية جمعاء. ورأى أن ذلك يقتضي أولا تسريع وتيرة القضاء على الفقر العالمي حتى يتسنى تخفيض عدد الأشخاص الذين يعيشون على دخل يقل عن ١,٢٥ دولار في اليوم إلى الصفر بحلول عام ٢٠٣٠. وذكر أن الوفاء بهذا الوعد الذي

قطعه المجتمع الدولي على تنفسه جماعيا، يقتضي من البلدان المتقدمة أن تزيد مساعداتها للبلدان النامية، التي يتعين عليها هي بدورها أن تعمل داخلياً لزيادة زخمها من أجل التنمية.

٤٦ - وأشار إلى أنه ينبغي ثانياً وضع أشكال جديدة للتعاون الدولي من أجل تعزيز القدرة على تحقيق هدف القضاء على الفقر. فعلى البلدان دعم الدور الرئيسي الذي تضطلع به الأمم المتحدة والبنك الدولي، والعمل على الاستفادة إلى أقصى حد من الشراكات الإنمائية العالمية، والنهوض بالتعاون بين الشمال والجنوب، وتعزيز التعاون في ما بين بلدان الجنوب، وتوفير الكثير من الموارد والتحفيز من أجل تحقيق هذا الهدف.

٤٧ - وتطرّق في معرض ثالث إلى وجوب بذل جهود حثيثة لتعزيز التنمية المستدامة المتنوعة والموجهة ذاتياً. فالبلدان المتقدّمة، على وجه الخصوص، ينبغي أن تدعم البلدان النامية في جهودها، وأن تعزّز تحقيق تعاون إقليمي أفضل وأوسع نطاقاً في مجالات مثل الصناعة، والزراعة، وتنمية الموارد البشرية، والطاقة النظيفة، وحماية البيئة، وذلك لمساعدة البلدان النامية على تحويل مزاياها في مجال الموارد إلى مزايا إنمائية.

٤٨ - وانتقل إلى عنصر رابع قال فيه بوجوب الحفاظ على اقتصاد عالمي مفتوح ونظام اقتصادي ومالي عادل ومنصف وشامل ومنظّم ومواصلة تطويرهما، بما يفضي إلى تهيئة بيئة خارجية إيجابية للبلدان النامية. وينبغي دعم هذه البلدان في مجال تطوير الهياكل الأساسية وبناء القدرات، لكي تتمكن من الاندماج على نحو أفضل في سلاسل العالمية للتوريد والأنشطة الصناعية والأنشطة المضيفة للقيمة، ومن ثم تسريع جهود الحد من الفقر.

٤٩ - وأنهى المتكلم بيانه بالقول إنّ الصين ما برحت تناصر القضاء على الفقر العالمي منذ أكثر من ٣٠ سنة من الإصلاح والانفتاح، وإنها تتمسك دائماً بمبادئ القيادة الحكومية، وتخفيف حدة الفقر على نحو يتوخى تحقيق التنمية، وتعبئة جميع قطاعات المجتمع. وذكر أن الصين نجحت في انتشال أكثر من ٦٠٠ مليون شخص من براثن الفقر، مسهمةً بذلك إسهاماً متميزاً في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وأفاد أن حكومة بلده تعتزم القضاء على الفقر، المقاس حسب المعايير المعمول بها حالياً، في صفوف ج سكان مناطقها الريفية بأكملهم بحلول عام ٢٠٢٠. فعلى مدى السنوات الستين الماضية، قدّمت حكومة بلده مساعدةً قدرها ٤٠٠ بليون يوان رنمينبي تقريباً إلى ١٦٦ بلداً ومنظمة دولية، وأوفدت أكثر من ٦٠٠ ٠٠٠ عامل من موظفي الإغاثة إلى الميدان، وأعلنت سبع مرات أن بلدانا فقيرة وأخرى من أقل البلدان نمواً مثقلةً بديون بدون فوائد مستحقة الدفع لحكومة الصين معفيةٌ من سداد هذه القروض. وستواصل الصين جهودها الدؤوبة لإنجاز مهمة القضاء على الفقر، وستواصل دعمها للبلدان النامية ومساعدتها لها.

٥٠ - **السيدة بونسي** (الفلبين): قالت إن النمو الاقتصادي وحده لا يكفي للقضاء على الفقر. ففي بلدها، رغم كونه من البلدان المتوسطة الدخل ويحقق نموا اقتصاديا مرتفعا وثابتا، لا يزال نحو ٢٢ مليون مواطن يعيشون في فقر. وتهدف الخطة الإنمائية لحكومة بلدها إلى الحد من الفقر بنسبة الثلث تقريبا بحلول عام ٢٠٢٢، وتستهدف على وجه التحديد القطاع الزراعي والمناطق التي ترتفع فيها معدلات انعدام المساواة. ومع تزايد حدة وتواتر الكوارث وعكس مسار المكاسب الإنمائية، سيجري السعي إلى تحقيق قدر أكبر من المرونة عن طريق تقليل التعرض للمخاطر والتخفيف من آثارها، والتسريع بالتعافي عند وقوع المخاطر. وقالت إن برامج الحد من الفقر في الفلبين تركز على مجموعة من الاحتياجات الأساسية، منها الغذاء وإصلاح الأراضي والمياه والمأوى والعمل والرعاية الصحية والتعليم والحماية الاجتماعية والبيئة الصحية والسلام والمشاركة الشعبية.

٥١ - وذكرت أن أمر كفالة حصول النساء والفتيات على فرص متساوية وتحقيق إمكاناتهن بالكامل هو أيضا جزء لا يتجزأ من استراتيجية الحكومة للقضاء على الفقر. وأكدت على الأهمية البالغة لتمكين المرأة من المشاركة في سوق العمل ودخول القطاع الرسمي. وفي هذا الصدد، تركز خطة الفلبين الإنمائية على التنفيذ الكامل لقوانين الصحة الإنجابية، وتحسين فرص الحصول على رعاية الطفل، وتعزيز التوازن بين العمل والحياة الخاصة، وتوفير التدريب للنساء العائدات إلى القوة العاملة، وزيادة الاستحقاقات الوالدية، وتحسين إمكانية حصول المرأة على فرص مباشرة الأعمال الحرة. وقالت إن الحكومة تقدم أيضا منحا دراسية في مجالات العلوم والتكنولوجيا والهندسة والزراعة والرياضيات لتشجيع دخول المرأة في هذه القطاعات.

٥٢ - واختتمت حديثها قائلةً إن وفد بلدها يدعو منظومة الأمم المتحدة الإنمائية إلى مواصلة تعميم مسألتي مراعاة المنظور الجنساني والقضاء على الفقر بجميع أشكاله وأبعاده في الخطط الاستراتيجية. أما حكومة بلدها فتعمل من جهتها على مضاعفة جهودها بدءاً من

مستوى السياسات حتى مستوى البرامج، ولا تزال تأمل في أن يكون العِقد الحالي هو آخر العقود من أجل القضاء على الفقر.

٥٣ - **السيدة نغ** (سنغافورة): قالت إن الاستعراض المتعمق للهدف ١ من أهداف التنمية المستدامة في المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة لعام ٢٠١٧ كان بمثابة تذكير واقعي بالمهمة الضخمة التي تنتظرنا. ولا غنى عن وضع شبكة فعالة للأمان الاجتماعي تسترشد وجوباً بالقيم والمبادئ الأساسية، التي تشمل كرامة الفرد والاعتماد على الذات، بما يمكّن مَن بمقدورهم العمل من العمل؛ والدعم الأسري، الذي يشمل تعزيز الأسر القوية؛ والدعم المجتمعي: أي أن المجتمع المحلي على نطاق أوسع، بما في ذلك منظمات الرعاية والمنظمات الشعبية والجهات الخيرية والمتطوعون ينبغي أن يتكاتفوا من أجل توفير الرعاية والدعم، وزيادة الدعم المقدم من الحكومة.

٥٤ - وارتأت أن من الواجب أن يقترن الحفاظ على تلك المبادئ والقيم الأساسية بإعادة تصميم المساعدة لتلبي الاحتياجات المتغيرة والمتنوعة. فالحقائق الاقتصادية الجديدة مثل نماذج الأعمال المتغيرة، والاختلالات، والشكوك التي تكتنف سوق العمل تدل على أن المزيد من الأشخاص ربما يحتاجون إلى دعم لفترات أطول أثناء الانتقال من وظيفة إلى أخرى. وينبغي التأكيد على التعلم مدى الحياة وإعادة التدريب بما يضمن أن يتمتع المواطنون بمجموعات المهارات اللازمة لأماكن العمل التي تتسم بالتغير السريع.

٥٥ - واستطردت المتكلمة قائلةً إن شبكة الأمان الاجتماعي يجب أن تتصدى للطابع المتعدد الأبعاد للفقر. والمساعدة المالية ما هي إلا جزء من الحل. ففي سنغافورة، تتضمن شبكة الأمان الاجتماعي أيضا الرعاية الصحية والسكن والتعليم وخطة مدخرات إلزامية للضمان الاجتماعي ودخلا تكميليا لصالح العمال ذوي الأجور المنخفضة، والجمع بين التصميم الشامل وما يستتبعه ذلك من تنفيذ متكامل للشبكة المذكورة. وفي هذا الصدد، تشترك مكاتب الخدمة الاجتماعية في بعض الأحيان في شغل أماكن العمل مع المراكز المهنية، وتقدم المكاتب الأخرى خدمات المساعدة الاجتماعية والخدمات الأسرية وخدمات العمالة تحت سقف واحد.

٥٦ - وأنهت حديثها قائلةً إن من المهم أيضا تكييف المساعدة حسب احتياجات الأفراد والأسر. في سنغافورة، يحصل موظفو الخدمات الاجتماعية على السلطات اللازمة لتعديل مبلغ المساعدة ومدتها حسب الاحتياجات الفريدة لكل حالة. وعلى الرغم من أن السياسات الاجتماعية لم تبلغ حد الكمال على الإطلاق وأن كل بلد عليه ألا يدخر جهدا في ذلك وفقا لظروفه الفريدة، مع مراعاة استدامة الموارد وتوزيعها توزيعا مناسبا، فقد حان الوقت للتعلم من نجاحات وتحديات الغير من أجل القضاء على الفقر بجميع أشكاله بحلول عام ٢٠٣٠.

٥٧ - **السيد مؤمني** (جمهورية إيران الإسلامية): قال إن القضاء على الفقر هو أكبر تحدّ يواجه العالم، وأمر لا غنى عنه لتحقيق التنمية المستدامة. وقال إن بلده يضع الناس في صميم جميع الجهود الإنمائية ويؤمن بأهمية التنمية البشرية في القضاء على الفقر. وتركز سياسات حكومة بلده على مكافحة انعدام المساواة؛ والاستثمار في التعليم والرعاية الصحية والحماية الاجتماعية؛ وتحقيق التمكين من خلال التعليم لجميع المواطنين، ولا سيما الشباب والفقراء والمحرومون، وربات الأسر المعيشية، وتشجيع المعاشات التقاعدية والتأمينات الاجتماعية. ولما كان النهوض بالمرأة هو المحرك الرئيسي للتنمية المستدامة وشرط أساسي لتحقيق أهدافها، تواصل حكومة بلده العمل على تهيئة بيئة تمكينية تسمح بالنظر إلى المرأة على أنها شريك متكافئ مع الرجل ومستفيد من التنمية.

٥٨ - ومضى يقول إنه على الرغم من أن مستويات الفقر قد ازدادت في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا منذ عام ٢٠١٣ بسبب النزاع، فإن التفاوت في الدخل منخفض نسبيا بالمقارنة مع المناطق الأخرى. ومع ذلك، فقد ازدادت النزاعات والتطرف في السنوات الأخيرة، وهناك علاقة واضحة بين الفقر والسلام. ولذلك فمن المهم للغاية معالجة مسألة القضاء على الفقر في الشرق الأوسط.

٥٩ - وفي ختام بيانه ذكر أن منظومة الأمم المتحدة الإنمائية تنهض بدور حاسم في التعجيل بالقضاء على الفقر، ولا سيما من خلال تهيئة بيئة دولية تمكينية وتوفير الوسائل الكافية للتنفيذ. وقال إن على المنظومة أن تنظر في الأسباب الجذرية للفقر في البلدان النامية وأن توائم عملها لدعم احتياجات وأولويات هذه البلدان. فعلى الرغم من أن عِقد الأمم المتحدة الثاني للقضاء على الفقر (٢٠٠٨-٢٠١٧) كان بمثابة منبر لتعبئة الموارد، هناك أهمية أكثر من أي وقت مضى لإقامة شراكات أقوى من أجل التنمية وتعزيز الاتساق على مستوى المنظومة وزيادة كفاءتها. وأكد أن بلده يؤيد إعلان العِقد الثالث، من أجل الحفاظ على زخمه.

٦٠ - **السيدة هوين** (فييت نام): قالت إن التقدم الملحوظ المحرز في مجال الحد من الفقر في العالم يبعث على تفاؤل كبير، مع انتشال بليون شخص من براثن الفقر المدقع منذ عام ١٩٩٠. وذكرت أن

القضاء على الفقر كان دائما في صميم الجهود الإنمائية في بلدها. فقد خرج أكثر من ٤٠ مليون شخص في فييت نام من دائرة الفقر على مدار الثلاثين عاما الماضية، من خلال وسائل شتى أهمها النمو الاقتصادي الذي أدى إلى زيادة وتحسين فرص العمل التي أدى فيها العلم والتكنولوجيا والابتكار دورا رئيسيا فيها. ومع ذلك، لا تزال جيوب الفقر موجودة في صفوف الأقليات العرقية وسكان المناطق الريفية والجبلية. وعلاوة على ذلك، تتسم المكاسب المستمدة من جهود الحد من الفقر بالهشاشة، وكثير من السكان عرضة للوقوع في براثن الفقر نتيجة للأحوال الجوية القاسية التي تؤدي إلى فساد المحاصيل، والكوارث البشرية، والأوبئة، ومن خلال الاعتماد على مصادر الدخل غير الرسمية.

٦١ - وأشارت إلى أن فييت نام من بين البلدان الأكثر عرضة لآثار تغير المناخ. فقد تسببت الكوارث الطبيعية في خسائر اقتصادية سنوية تراوحت في المتوسط بين ١ و ١,٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي على مدى العقدين الماضيين، ويتعرض أكثر من ٧٠ في المائة من السكان لمخاطر طبيعية كبيرة. وقالت إن بلدها بحاجة إلى إيجاد حلول شاملة تقلل المقايضات من أجل الحفاظ على المكاسب التي تحققت في مجال الحد من الفقر. وفي هذا الصدد، يركز البلد على زيادة إنتاجية اليد العاملة وبناء هياكل أساسية مُنتجة، ولا سيما في مجالات الطاقة والنقل والمياه والصرف الصحي والاتصالات السلكية واللاسلكية. ومن مجالات التركيز الأخرى تحديث الزراعة من أجل زيادة الإنتاج وتقليل المدخلات من الموارد الطبيعية.

٦٢ - وتابعت كلامها قائلةً إن القضاء على الفقر يقترن بالتنمية الاجتماعية، لأن توفير الخدمات الأساسية مثل التعليم والرعاية الصحية وتعزيز المساواة بين الجنسين من شأنه بناء القدرة على الصمود في وجه الصدمات المحتملة وضمان توزيع التقدم توزيعا متساويا. ولمواجهة تلك التحديات العالمية، تؤدي الجهود الوطنية دورا أساسيا في هذا المسعى، إلا أن الدعم والتعاون على الصعيد الدولي مهم لإيجاد حلول ناجعة وفعالة بسرعة أكبر.

٦٣ - وختاما أعربت عن ترحب فييت نام بالمشورة السياساتية المتكاملة المقدمة من منظومة الأمم المتحدة بشأن أنسب الاستراتيجيات الإنمائية لبلدها، المدعومة بالتمويل الكافي والفعال المقدم من مصادر مختلفة، منها المساعدة الإنمائية الرسمية والتمويل المعزز المقدم من المؤسسات المالية الدولية.

٦٤ - **السيدة المهيد** (المملكة العربية السعودية): قالت إن أحد المجالات الرئيسية التي تركز عليها رؤية عام ٢٠٣٠ التي أطلقتها حكومة بلدها هو تمكين المرأة التي تشكل الآن نحو ثلث القوة العاملة. وذكرت أن المرسوم الملكي الأخير الذي يسمح للمرأة بقيادة السيارات في بلدها ستكون له آثار اقتصادية واجتماعية عديدة. وتشارك المرأة في عضوية المجالس البلدية ومجلس الشورى ومجالس إدارة الغرف التجارية. وتتوجه إلى الخارج لتمثيل المملكة العربية السعودية في المؤتمرات الدولية وبصفتها عضوا في الوفود الدبلوماسية. وأشارت إلى أن المرأة أصبحت تتبوّأ دورا أبرز في الأعمال والاستثمارات، وتتولى امرأة المسؤولية عن السوق المالية السعودية، وهي أكبر بورصة في الشرق الأوسط.

٦٥ - وأنهت كلمها قائلةً إن المرأة تشكل أكثر من نصف طلاب الجامعات في بلدها. ويسعى نظام التعليم إلى تحقيق المساواة بين الجنسين على جميع المستويات، ولا سيما في المجالات المتعلقة بالتكنولوجيا العصرية. وتواصل المرأة الدراسات في جميع أنواع المجالات التي كانت في الماضي حكرا على الرجل. وستواصل المملكة العربية السعودية تعزيز حقوق المرأة وفقا لمبادئ الشريعة الإسلامية.

٦٦ - **السيد مينيلي** (جنوب أفريقيا): قال إن من الضروري أن تظل مسألة القضاء على الفقر في صميم السياسات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية. وفي هذا الصدد، سيكون من المفيد التركيز على الزخم المكتسب في مواجهة تقلب أسعار الغذاء والطاقة والأزمات المالية والاقتصادية العالمية والكوارث الطبيعية. وذكر أن القضاء على الفقر يقتضي أن تُتاح للبلدان النامية فرصة عادلة لتنمية اقتصاداتها، وأن تُزود بسبل التنفيذ اللازمة؛ وهناك حاجة إلى إحداث تحول في النظام التجاري الدولي الجائر لتمكين البلدان النامية من التنافس على قدم المساواة؛ ويجب على الدول الأعضاء أن تبرهن على التزامها بإنشاء نظام تجاري متعدد الأطراف غير تمييزي ويستند إلى القواعد من أجل التصدي للاختلالات النظامية.

٦٧ - وفي الختام قال إن التفاوت داخل البلدان وفيما بينها أسفر عن نظام لا تزال أقل البلدان نموا والبلدان الأفريقية فيه تواجه قصورا في الهياكل الأساسية، ولا سيما فيما يتعلق بالنقل والطاقة الموثوقة والميسورة التكلفة ومياه الشرب وخدمات الصرف الصحي والخدمات الصحية وشبكات المعلومات والاتصالات. وقد أدى النظام نفسه إلى تهميش المرأة اقتصاديا واجتماعيا. وكان من الإنجازات الرئيسية أن

نجح المجتمع الدولي في تعميم المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في خطة عام ٢٠٣٠. ويجب مراعاة الدور الحاسم الذي تؤديه المرأة في جميع السياسات والخطابات في مجال القضاء على الفقر.

٦٨ - **السيد ماديسا** (بوتسوانا): قال إن أفريقيا لا تزال تواجه تحديات كبيرة فيما يتعلق بالقضاء على الفقر، بما في ذلك الافتقار إلى الموارد المالية اللازمة للتنمية، وشروط التبادل التجاري غير المواتية، وانخفاض أسعار السلع الأساسية، وضعف البنية التحتية المحلية والخدمات الاجتماعية، وارتفاع معدل البطالة، لا سيما بين الشباب. وأوضح أنه على الرغم من ظهور بوادر تشير إلى انتعاش اقتصادي الصعيد العالمي، فقد ظلت وتيرة إيجاد فرص العمل غير كافية مقابل القوة العاملة المتنامية. وأشار إلى أن القضاء على الفقر وتحقيق النمو الاقتصادي المطرد يستلزمان اتباع استراتيجيات التنمية الوطنية نهجا كليا متكاملا تجاه القضاء على الفقر، يدمج تيسير الوصول إلى الرعاية الصحية والتعليم والغذاء؛ وتمكين المرأة والشباب؛ وإيجاد فرص العمل وتحقيق النمو من خلال التجارة وتعزيز الاستثمار في القطاعين العام والخاص؛ وتوفير الحماية الاجتماعية لأشد الفئات ضعفا.

٦٩ - وأضاف قائلا إن حكومة بلده جعلت القضاء على الفقر أولويتها الأولى من خلال اتخاذها مبادرات اجتماعية من قبيل برنامج للأشغال العامة قائم على اليد العاملة، ونُظُم للمعاشات التقاعدية، وبرامج للوجبات المدرسية، وبرامج للحماية الاجتماعية للأشخاص المعوزين واليتامى، وإعانات مالية زراعية. و رأى أن تمكين المرأة والفتاة أمر بالغ الأهمية لتنفيذ خطة ٢٠٣٠؛ وعلى الرغم من أن التحديات لا تزال قائمة، فقد أحرز بلده تقدما كبيرا في هذا المجال.

٧٠ - وأنهى كلمته قائلاً إن البلدان النامية لا تزال تواجه تحديات في تنمية الموارد البشرية بالقدر الكافي لتلبية الاحتياجات المتعلقة بالتنمية الوطنية. وذكر ان بلده، لذلك، يدعو الشركاء الإنمائيين إلى مواصلة تقديم المساعدة التقنية وبناء القدرات، لا سيما في مجالات العلوم والتكنولوجيا التي تأخرت أفريقيا فيها عن سائر المناطق.

٧١ - **السيد غيرتس** (ناميبيا): قال إن ناميبيا، على الرغم من التقدم الكبير المحرز منذ استقلالها في عام ١٩٩٠، تواجه تحديات إنمائية كبيرة. وتشمل تلك التحديات انعدام المساواة الشديد، لا سيما بين الشباب، ونوبات الجفاف والفيضان الكبرى، وارتفاع معدل البطالة، والسكن غير اللائق، وتفشي الفقر.

٧٢ - وأضاف قائلا إن حكومة بلده وضعت مجموعة متنوعة من الخطط للحد من الفقر. فلتلبية الحاجة إلى توفير العمل اللائق وإيجاد فرص العمل، وضعت سياسات من قبيل حد أدنى للأجور، ومعايير للسلامة، ومبادئ توجيهية بيئية، وخطط لتمليك الموظفين أسهما في محل عملهم، واستثمارات حكومية. ولمكافحة الفقر، مُنِح جميع الأطفال في سن التعليم الابتدائي والثانوي في الآونة الأخيرة الحق في الحصول على التعليم الأساسي والثانوي مجاناً. وأشار إلى أن ناميبيا تمرّ بمرحلة تحول ديمغرافي، وأمامها فرصة لتسخير طاقات ما يتوفر لديها من عمال شباب كُثُر من أجل تحقيق النمو الاقتصادي المتسارع. وتحقيقا لهذه الغاية، وُضعت مخططات لتوفير الائتمانات والتدريب المهني للشباب فضلا عن تدابير تعطي الأفضلية للشباب في تنمية المهارات والتوظيف. وذكر أنها أنشأت كذلك مِنحاً اجتماعية في شكل إعفاءات ضريبية للفقراء، ورفعت المعاشات التقاعدية لكبار السن، وفرضت ضريبة تضامنية مخصصة للمبادرات الرامية إلى القضاء على الفقر؛ وأنشأت بنكا للغذاء عماله من الشباب، يهدف إلى مكافحة الجوع بين أشد مواطنين البلد فقرا.

٧٣ - ومضى قائلا إن بلده يواصل السعي إلى تحقيق استقرار الاقتصاد الكلي، بما في ذلك الانضباط المالي، الذي يعود بنفع مباشر على المرأة، لا سيما المرأة في المناطق الريفية التي تصنف حاليا ضمن الفئات التي تعاني الضعف والفقر المدقع. وقد تحسنت إمكانية حصول المرأة على الموارد الاقتصادية والإنتاجية منذ الاستقلال.

٧٤ - واختتم بيانه قائلاً إن ناميبيا ترى إشكالية في تصنيفها ضمن بلدان الشريحة العليا من فئة الدخل المتوسط إذ إن ذلك التصنيف لا يأخذ في الحسبان التفاوت الهائل في الدخل بين الأثرياء والفقراء، نتيجة للفصل العنصري الذي كان سائدا قبل الاستقلال. ورأى أن هذا التصنيف يحرم بلده ظلما من الحصول على التمويل الميسر اللازم لتحقيق أهدافه الإنمائية والقضاء على الفقر.

٧٥ - **السيد توي** (كمبوديا): قال إن بلده حقق، على مدى العقدين الماضيين، تحولا ملحوظا وضعه ضمن أكثر البلدان الأكثر نجاحا في تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية. وإذ صُنِّف حديثا ضمن الشريحة الدنيا من البلدان المتوسطة الدخل، فإنه يستند الآن إلى هذا الأساس لتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠، لا سيما فيما يتعلق بالحد من الفقر. وأضاف قائلا إن حكومته تستثمر في مجالي التعليم والرعاية الصحية، وتسعى إلى تطوير القطاع الصناعي وتنويع صادراتها في مجالات بعيدة عن قطاعات الملابس والسياحة والزراعة، المعرضة

للصدمات الخارجية وتغير المناخ. ولتحقيق هذه الأهداف، تشجع الحكومة تطوير التكنولوجيا والابتكار، وهو مجال ستحتاج فيه إلى الدعم من البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية المتقدمة.

٧٦ - وأشار إلى أن كمبوديا نجحت في تخفيض معدل الفقر إلى ١٣,٥ في المائة في عام ٢٠١٤؛ وحصلت كذلك على جائزة من الأمم المتحدة في عام ٢٠١٣ لبلوغها الغاية المتمثلة في خفض معدل الجوع بمقدار النصف قبل عام ٢٠١٥. وإضافةً إلى ذلك، فهي مصنَّفة ضمن أعلى سبعة بلدان في العالم بسبب تحسن أدائها في دليل التنمية البشرية بين عامي ١٩٩٠ و ٢٠١٥. وأوضح أن هذه الإنجازات البارزة كانت مدفوعة بنمو قوي ومنصف على صعيد الاقتصاد الكلي، وفرض ضوابط قوية على التضخم، وزيادات كبيرة في الإنتاج الزراعي، وحماية البيئة، وتحسُّن البنية التحتية، وإيجاد فرص عمل من خلال التجارة والاستثمار، وإدخال إصلاحات في مجالي الإدارة العامة والقضاء، وتحقيق نمو سريع في قطاع الخدمات، بما في ذلك السياحة.

٧٧ - وأنهى بيانه قائلا إن وفد بلده، إذ يسلّم بأن المساعدة الإنمائية الرسمية يمكن أن تؤدي دورا هاما في تحقيق خطة عام ٢٠٣٠، يحث البلدان المتقدمة النمو على بذل جهد أكبر للوفاء بالتزاماتها نحو البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نموا. ورأى أن تلك المساعدة ينبغي أن تكون غير مشروطة، من أجل بناء شراكة إنمائية عالمية أكثر عدلا وتوازنا، وإتاحة سبل النفاذ إلى الأسواق.

٧٨ - **السيد توبونيوا** (تونغا): قال إن القضاء على الفقر مسألة متعددة الأبعاد تتطلب حلولا متعددة القطاعات من قِبل جميع أصحاب المصلحة على جميع المستويات، وليس على مستوى الحكومة فحسب. وستنفذ خطة التنمية الوطنية في تونغا، التي تهدف إلى تحقيق نوعية حياة أفضل للجميع، في إطار نهج شامل ومتكامل.

٧٩ - وأضاف قائلا إنه من الأهمية بمكان أن تسلّم البلدان بأن القضاء على الفقر ينبغي أن يكون في صميم السياسات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية. ثم أشار إلى أن حكومته وضعت سياسات تركز على تنمية الموارد البشرية والقضاء على الفقر، بما في ذلك تحسين التعليم والتدريب الموجَّهين نحو التعلم مدى الحياة؛ والتصدي للأمراض غير المعدية من خلال تشجيع المبادرات الرامية إلى إرساء نمط حياة صحي، والثني عن تشجيع استيراد المنتجات الغذائية غير الصحية؛ وإتاحة خدمات اجتماعية رسمية للفئات الأكثر ضعفا، بمن فيهم كبار السن والأشخاص ذوو الإعاقة؛ وتعزيز التمكين الاقتصادي للمرأة من أجل ضمان المساواة في إمكانية الحصول على العمل اللائق. وأعرب عن تنويه تونغا بالمساعدة المقدمة من الاتحاد الأوروبي في دعم مبادراتها المتعلقة بالعمالة المنتجة للمرأة.

٨٠ - وقال في الختام إن وفده يعتبر التحديات المختلفة فرصا يمكن أن تصير منبرا لتعبئة الموارد، وإقامة شراكات إنمائية أقوى، وتعزيز الاتساق على نطاق منظومة الأمم المتحدة فيما يتعلق بالقضاء على الفقر، ودور المرأة في التنمية، وتنمية الموارد البشرية في الدول الجزرية الصغيرة النامية.

٨١ - **السيد الخفاجي** (العراق): قال إنه على الرغم من بذل حكومة بلده قصارى جهدها، فقد بدأ معدل الفقر في بلده يرتفع مرة أخرى في السنوات الأخيرة. ويُعزى ذلك بالأساس إلى انخفاض أسعار النفط واحتلال إرهابيي تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام أجزاء مهمة من أراضي العراق. وقد ترتب على عملية النزوح الكبيرة للسكان تعذُّر تنفيذ برامج مكافحة الفقر. واستدرك قائلا إنه على الرغم من ذلك، فقد وضع بلده استراتيجية للتخفيف من الفقر للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٠ شملت صندوق التنمية الاجتماعي الذي خصص له صندوق النقد الدولي ٥٠ مليون دولار بالفعل. ويهدف هذا الصندوق إلى زيادة الدخل وتحسين الأحوال المعيشية وتعزيز المساواة بين الجنسين. وبالإضافة إلى ذلك، أُطلقت برامج ''النقد مقابل العمل'' في عدة مناطق من المناطق المحررة، وأُتيحت القروض الميسرة لتعزيز تمويل المشاريع الصغرى وإيجاد فرص العمل. ودعا المجتمع الدولي إلى تقديم المزيد من الدعم لهذه البرامج التي تسهم إسهاما مهما أيضا في الجهود الرامية إلى القضاء على الإرهاب.

٨٢ - وأوضح في نهاية كلمته أن بلده هو أول بلد في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا يعتمد خطة وطنية لتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بشأن المرأة والسلام والأمن. وتبذل حكومته جهودا لضمان تنفيذ اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. ودعا المجتمع الدولي إلى المساعدة على ضمان تلقي النساء العراقيات الناجيات من قبضة تنظيم الدولة الإسلامية ما يحتجنه من دعم قانوني وصحي ونفسي واقتصادي وتعليمي. ويشمل ذلك إنشاء دور إيواء آمنة، وتوثيق الجرائم التي تعرضت لها النساء على يد التنظيم، والعمل على إطلاق سراح الآلاف من الأيزيديات المختطفات.

٨٣ - **السيد ثامافونغسا** (جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية): قال إنه نظرا لأن العديد من البلدان النامية لا تزال تواجه تحديات كثيرة

فيما يتعلق بهيكل التجارة الدولية، وتقلُّب أسعار السلع الأساسية، والآثار المترتبة على تغير المناخ والكوارث الطبيعية، يجب تعزيز التعاون الإنمائي الدولي في إطار الشراكة العالمية. وأضاف قائلا إن وفد بلده يدعو الشركاء في التنمية إلى زيادة تمويل الأنشطة التنفيذية للأمم المتحدة، سواء على صعيد الميزانية الأساسية أو على صعيد الموارد غير الأساسية المرنة التي تتسم بأهمية أساسية في كفالة التشغيل الفعال لكيانات الأمم المتحدة.

٨٤ - وأشار إلى أن القضاء على الفقر والتنمية الريفية من الأولويات الرئيسية في جميع الخطط الوطنية للتنمية الاجتماعية والاقتصادية في بلده. ونظرا لأن الذخائر غير المنفجرة لا تزال تشكل عقبة رئيسية أمام القضاء على الفقر، فقد اعتمدت حكومة بلده برنامجا بعنوان ''حياة آمنة من الذخائر غير المنفجرة؛ أزيلوا تلك العقبة أمام التنمية الوطنية'' في أيلول/سبتمبر ٢٠١٦. وأردف قائلا إنه من خلال الجهود المتضافرة التي بذلها بلده لتنفيذ خطط التنمية الوطنية المتعاقبة والخطط الإنمائية العالمية، بدعم الشركاء في التنمية ومساعدتهم، فقد انخفض معدل الفقر من ٣٥,٥ في المائة عام ٢٠٠٣ إلى ٢٣,٢ في المائة عام ٢٠١٣، ويُتوقع أن يستمر انخفاضه في عام ٢٠١٧.

٨٥ - واختتم كلمته قائلا إن حكومة بلده ستبذل قصارى جهدها لتعبئة الموارد المحلية والخارجية، وستواصل العمل عن كثب مع الشركاء في التنمية والمنظمات الدولية والقطاع الخاص والمجتمع المدني في المسعى المشترك إلى القضاء على الفقر.

٨٦ - **السيد تامالغو** (بوركينا فاسو): قال إن حكومة بلده وضعت ونفّذت، في الفترة من عام ٢٠٠٠ إلى عام ٢٠١٥، استراتيجيات وسياسات إنمائية أسفرت عن خفض معدل الفقر على الصعيد الوطني من ٤٦,٧ في المائة في عام ٢٠٠٩ إلى ٤٠,١ في المائة في عام ٢٠١٤. واستدرك قائلا إنه على الرغم من تلك النتائج، فإن الفقر لا يزال منتشرا على نطاق واسع، ولا سيما في المناطق الريفية.

٨٧ - ثم مضى قائلا إن حكومته وضعت لهذا السبب خطة إنمائية وطنية للفترة ٢٠١٦-٢٠٢٠، يتمثل هدفها الرئيسي في إحداث تحوُّل هيكلي في الاقتصاد من خلال تهيئة بيئة تمكينية للصناعة وتعزيز التنمية الصناعية المستدامة والتنافسية من خلال الاستثمار في مجالات مثل الطاقة والنقل والتكنولوجيا وإصلاح نظام التعليم. وأسفرت هذه الجهود عن زيادة الإنتاجية إلى الضِعف في القطاع الأوّلي فيما يتعلق بتسويق المنتجات الزراعية ونسبة المنتجات الزراعية المحوَّلة، وحصة الصناعات التحويلية في الناتج القومي الإجمالي. وإضافةً إلى ذلك، فإن الزيادة في الإنتاجية الزراعية وفي تحويل المنتجات الزراعية، ولا سيما القطن، ستُحدِث تغيراً في نوع المنتجات المصدَّرة وقيمتها.

٨٨ - وأشار إلى أنه من المتوقع أن يؤدي التنفيذ الفعال للخطة الوطنية للتنمية المستدامة إلى تحسُّن الحوكمة السياسية والإدارية والاقتصادية والمحلية والبيئية؛ ونشأة اقتصاد عصري قائم على قطاع أوّلي متطور باطّراد وأكثر تنافسية، يتسم بارتفاع حصة الصناعات التحويلية وقطاع الخدمات؛ وإيجاد ما لا يقل عن ٥٠ ٠٠٠ وظيفة لائقة سنويا؛ وتحقيق انخفاض كبير في معدل الفقر؛ وخفض معدل الخصوبة ومعدل وفيات الأطفال؛ والإسراع بوتيرة تنمية رأس المال البشري مع إدخال تغييرات على نموذجيّ الإنتاج والاستهلاك. وذكر أن تنظيم القطاع غير النظامي تدريجيا سيسهم في خفض مساهمته في القيمة المضافة في قطاع الخدمات، ويؤدي إلى زيادة الصادرات من السلع المحوَّلة.

٨٩ - وأعرب في ختام كلمته عن اعتزام بوركينا فاسو التصدي للتحديات الإنمائية التي تواجهها من خلال التركيز على تعبئة الموارد المحلية، باستخدام طرق مبتكرة لتمويل خطتها الإنمائية. وأردف قائلا إن وفاء شركاء التنمية بالتزامات المساعدة الإنمائية الرسمية سيمكِّن بلده من تكثيف استثماراته الهيكلية.

٩٠ - **السيدة كالامونا** (زامبيا): قالت إن الفقر في زامبيا، على الرغم من تقدمها نحو تحقيق هدفها في أن تصبح بلدا مزدهرا متوسط الدخل، ما زال مستمرا حتى في فترات النمو الاقتصادي القوي، حيث تبلغ نسبته ٥٤,٤ في المائة في المناطق الحضرية و ٧٦,٦ في المائة في المناطق الريفية. أما عدد الأسر الضعيفة فقد ارتفع ويشمل الأشخاص ممَن لا يتاح لهم إلا القليل من فرص الحصول على الخدمات الأساسية الضرورية مثل الصحة والتعليم والمياه والصرف الصحي.

٩١ - وقالت إن بلدها أطلق في الآونة الأخيرة خطة التنمية الوطنية السابعة للفترة ٢٠١٧-٢٠٢١ التي تستند إلى نهج متكامل متعدد القطاعات، وهي ترمي إلى تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠. وذكرت أن الخطة تركز على تنمية رأس المال البشري وتنطوي على اتخاذ تدابير موجهة للأسر التي تعاني الفقر المدقع والضعف الشديد لتحسين رفاهها وسبل معيشتها من خلال التمكين والمساعدة

الاجتماعية والدعم، والتحويلات النقدية، وبرامج التغذية المدرسية، وتقديم سِلل الأمن الغذائي لصغار المزارعين من الفئات الضعيفة. وأشارت إلى أن حكومة بلدها أنشأت أيضا برامجَ ترمي إلى تحقيق التمكين الاقتصادي والتنمية لصالح المرأة والشباب وعموم المواطنين. وسعيا إلى ضمان تمتع جميع الرجال والنساء بحقوق متساوية في الموارد الاقتصادية، ستعمل الحكومة على تشجيع ملكية الأراضي وغير ذلك من أشكال الملكية والتحكم فيها، والتكنولوجيات الجديدة.

٩٢ - وأنهت كلمتها قائلةً إن وفد بلدها يدعو المجتمع الدولي إلى تكثيف التعاون الإنمائي وما يقدمه من دعم إلى البلدان النامية لأجل القضاء على الفقر فيها.

٩٣ - **السيد أبيي** (إثيوبيا): قال إن الفقر انخفض في أفريقيا وأقل البلدان نموا، إلا أنه ما زال يشكّل أحد أكبر التحديات الماثلة. فلا بد من تعبئة الدعم الدولي لدعم الجهود الوطنية المبذولة للحد من الفقر وإزالة التفاوت الآخذ في الازدياد وتهيئة فرص عمل مُنتجة وتوسيع نطاق برامج الحماية الاجتماعية.

٩٤ - وقال إن حكومة بلده واصلت، بمشاركة القطاع العام، بذل جهودها الإنمائية المنسقة خلال عقد الأمم المتحدة الثاني للقضاء على الفقر (٢٠٠٨-٢٠١٧)، مما أدى إلى تحقيق نمو اقتصادي ثنائي الرقم من خلال تنفيذ ثلاث خطط متعاقبة للتنمية الوطنية أُدمجت فيها الأهداف الإنمائية للألفية وأهداف التنمية المستدامة وغيرها من الأطر العالمية ذات الصلة بالموضوع تنفيذا ناجحاً. وخُفض معدل الفقر إلى النصف خلال ذلك العقد فيما ارتفع متوسط دخل الفرد إلى أكثر من الضعف.

٩٥ - وتابع المتكلم حديثه قائلاً إن مما لا جدال فيه أن التنمية المستدامة لا يمكن تحقيقها إلا بتحقيق المساواة بين الجنسين؛ ولذلك واصلت إثيوبيا التأكيد على أهمية اتخاذ التدابير القانونية والسياساتية التي تولي اهتماما خاصا لتمكين النساء والفتيات في المجال الاقتصادي ومشاركتهن في الحياة السياسية وتوليّهن أدوار قيادية. فرغم ما تحقق من نتائج تبعث على التفاؤل، فإن المعركة ضد الفقر هي أبعد ما تكون عن الانتهاء. وذكر أن إيجاد فرص العمل الكريمة والْمُنتجة، وبالأخص بالنسبة للنساء والفتيات، وتعزيز التحول الهيكلي، سيظلاّن، في هذا الصدد، في مقدمة الأولويات الإنمائية لبلده. فحكومته عازمة على التعجيل بوتيرة مساعيها الرامية إلى تنفيذ أهداف التنمية المستدامة عن طريق إدماج هذه الأهداف في الخطط الحالية للتنمية الوطنية.

٩٦ - وأنهى كلمته قائلاً إن الجهود الوطنية لا يمكن أن يُكتب لها النجاح بدون تنشيط الشراكة العالمية وتهيئة الأجواء المواتية لتحقيق التنمية، بما أن الفقر يشكّل تحديا عالميا، وهو درس هام يتعين استخلاصه من العقد. ويتعين أن يكون تنفيذ الالتزامات المشمولة بخطة عام ٢٠٣٠ متسما بالتزام سياسي معزّز وبحس استعجالي.

٩٧ - **السيد راميريز** (جمهورية فنزويلا البوليفارية): قال إن الفقر هو نتيجة للرأسمالية ونموذج اقتصادي ظالم وإقصائي يتسبّب في الحروب والجوع والحرمان. وذكر أن القضاء على الفقر يقتضي بالضرورة إزالة الاحتلال الأجنبي، وعدم الاستقرار السياسي والاقتصادي، والاستعمار، والحروب، والنظام المالي الدولي الجائر، من بين عقبات أخرى. فالفجوة المتزايدة الاتساع بين الأغنياء والفقراء تؤدي إلى استفحال الفقر وانعدام المساواة. ويتعين تغيير النموذج الاقتصادي تغييرا جوهريا لكي يتسنى للجميع الانتفاع به، وليس لنخبة مختارة فقط. وقال إن الفقر مشكلة معقدة أسبابها كثيرة ولا يمكن اختزالها في شروط مالية أو نقدية بسيطة. ولا بد من اتباع نهج متعدد الأبعاد في هذا الصدد. ويجب أن تراعي مؤشرات الفقر العوامل الاقتصادية والاجتماعية وحقوق المواطنين.

٩٨ - ومضى يقول إن تحقيق النمو المطرد يستلزم أن تتوافر للبلدان النامية العمالة اللازمة وأن تسيطر على مواردها الطبيعية. ولذلك فإن وفد بلده يدعو إلى تطبيق مبدأ السيادة في إدارة الموارد الطبيعية والإنصاف في الأسعار باعتبار ذلك أداةً شرعية وناجعة لتحقيق التنمية. فهو يرى أن ما تقوم به أطراف ثالثة، وبخاصة القوى الاستعمارية، من استغلال غير مشروع للموارد الطبيعة يدفع بالسكان إلى حافة الفقر واليأس وينتهك سيادة الدول.

٩٩ - واستطرد قائلاً إن فنزويلا، ومنذ أن استرجعت سيطرتها على مواردها الطبيعية في عام ١٩٩٩ وبدأت توزيع إيرادات النفط على أفراد شعبها، ما فتئت تعمل بنجاح في تلبية احتياجات مواطنيها. فقد وضعت حكومة بلده خطة لتعزيز الهياكل الأساسية للإنتاج دعماً لخطتها الاجتماعية - الاقتصادية وخطتها لبلوغ الهدف المتمثل في القضاء التام على الفقر بحلول عام ٢٠١٩. وبحلول عام ٢٠١٦، كانت فنزويلا قد حققت هدفها المتمثل في خفض نسبة الفقر المدقع إلى النصف مقارنةً بما كان عليه في عام ١٩٩٠. وانخفضت نسبته مجددا من ١١,١ إلى ٧,١ في المائة بحلول نهاية عام ٢٠١٢. وفنزويلا من بين البلدان القليلة التي حققت الأهداف الإنمائية للألفية.

١٠٠ - وذكر المتكلم إن حكومة بلده ستواصل، في هذا السياق، وعلى الرغم من التدابير الاقتصادية والمالية والتجارية الانفرادية والقسرية المفروضة عليه، وضع وتنفيذ البرامج والسياسات الكفيلة بتحقيق أهداف التنمية المستدامة، والتقليل من مستويات الاستبعاد، وتوسيع نطاق المساواة، مع السعي إلى حماية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية.

١٠١ - وأنهى كلمته قائلاً إن على البلدان أن تعمل معا انطلاقاً من مسؤولياتها المشتركة وإنْ كانت متباينة عن سد الفجوة بين الأغنياء والفقراء. ففي العالم العصري وقدراته التكنولوجية، حيث يجري التخلّص من كثر من ثُلث الإنتاج الغذائي العالمي، لا يوجد ما يبرر استمرار الفقر.

١٠٢ - **السيد غونزاليس بينا** (كوبا): قال إن النظام الاقتصادي الدولي نظام جائر وليست له مقومات البقاء ويتزايد تهميشه للعديد من دول الجنوب. فالجوع والفقر المدقع والأمية ونقص النظافة الصحية والوفاة المبكرة هي عوامل ما زالت مستمرة بالنسبة للعديد من البلدان، وأكثر البلدان تضررا من ذلك هي أقلها مسؤوليةً عن هذه الأزمة. وذكر أن من المتعذّر أن يدعي أي أحد إحراز تقدم في جهود القضاء على الفقر إذا كان أكثر من ٨٠ في المائة من سكان العالم يعيشون على دخل يقل عن دولار واحد في اليوم، وبليون شخص تقريباً يعيشون في فقر مدقع، وحوالي ٨٠٠ مليون نسمة يعانون الأمّية، وعدد الأشخاص الذين يعانون من الجوع المزمن زاد بمقدار ٣٨ مليون شخص في عام ٢٠١٦. وهذا الوضع يتناقض مع البذخ الذي يشهده العالم المتقدم النمو، المسؤول عن الأزمة البيئية الخطيرة الراهنة التي تفاقمت بفعل أنماط الإنتاج والاستهلاك العالمية غير المستدامة.

١٠٣ - وأشار إلى أن اقتلاع الفقر بجميع أشكاله وأبعاده سيتعذّر إذا كانت الموارد الهائلة التي يمكن استخدامها لأغراض التنمية تُخصص للأغراض العسكرية، والممارسة التجارية القائمة على الحماية (الجمركية) تزداد، والمساعدة الإنمائية الرسمية بالقيم الحقيقية تنخفض، والدَّين الخارجي، الذي سبق أن سُدد عدة مرات، يزداد باستمرار.

١٠٤ - وأضاف أن كوبا، رغم الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الإجرامي الجائر الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية عليها والظواهر الجوية البالغة الشدة الضارة بها والأزمة الاقتصادية العالمية الأخيرة، قطعت أشواطا كبيرة وحققت بالفعل العديد من أهداف التنمية المستدامة. فمعدل وفيات الرضّع في بلده هو أدنى المعدلات في العالم، ومتوسط العمر المتوقع يبلغ ٧٨ عاما. ولا يوجد أمّيّ في كوبا وشعبها يتمتع بالتعليم والرعاية الصحية الشاملين المتاحين للجميع مجاناً. فثمة طبيب لكل ١٢٥ من السكان وبرنامج تلقيح يشمل جميع أطفال كوبا. وذكر أن الفضل في تحقيق هذه الإنجازات يعود إلى الإرادة السياسية لحكومة بلده بتركيز الاهتمام في الموارد على المجالات ذات التأثير الاجتماعي البالغ. فأكثر من ثلثي ميزانية بلده السنوية تُخصص لتحسين التعليم والصحة والضمان الاجتماعي والرعاية الاجتماعية والثقافة والرياضة والبحث العلمي والتقني.

١٠٥ - وختم حديثه قائلا إن كوبا تولي أهمية كبيرة للتعاون بين بلدان الجنوب والتضامن الدولي وإنها تتقاسم مواردها المتواضعة مع البلدان المحتاجة من خلال التعاون الدولي. فأكثر من ٤٠ ٠٠٠ متخصص في مجال الرعاية الصحية من رعايا كوبا يعملون في ٦٤ بلدا. وذكر أن برنامجا لمحو الأمية وضعته كوبا ساعد ملايين البالغين من ٢٨ بلدا في تعلّم القراءة والكتابة، فيما مكّنت مبادرة مشتركة مع بلدان أعضاء في ”التحالف البوليفي من أجل شعوب أمريكتنا“ مئات الآلاف من الأشخاص من دول أخرى من الاستفادة من عمليات جراحية مجانية للعيون لاستعادة البصر. وستواصل كوبا مشاركةَ الآخرين رأس مالها البشري وأفضل ممارساتها.

١٠٦ - **السيد دزونزي** (ملاوي): قال إن الفقر لا يزال أهم حاجز يعيق تحقيق التنمية المستدامة. فما زالت مستويات الفقر المدقع مرتفعة جدا في أفريقيا، ولا سيما أقل البلدان نموا. وفي عام ٢٠١٣، تجاوزت معدلات الفقر في ملاوي ٧٠ في المائة.

١٠٧ - وأشار إلى أن الفقر هو نتيجة لعوامل كثيرة تشمل الصحة والتعليم ومدى إمكانية الحصول على الأموال والموارد وانعدام المساواة. وقد قطعت ملاوي أشواطا كبيرة في الحد من انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وفي خفض معدلَي الوفيات النفاسية ووفيات الأطفال. واستدرك قائلاً إن البطالة ما زالت تشكّل في بلده تحديا ماثلا أمام قوته العاملة الشابة والمتنامية، وإن الافتقار إلى مصادر الطاقة الموثوق بها يؤثر في قدرته على تحقيق ما يلزم من التنويع التكنولوجي والتوسع الاقتصادي وزيادة التصنيع لتحقيق النمو الاقتصادي وإعادة توزيع الثروة من أجل الحد من الفقر.

١٠٨ - وأنهى حديثه قائلا إن المناقشات المتعلقة بمسألة التنمية لابد أن تشمل مشاركة المرأة. فتأنيث الفقر أمر واقع؛ وينبغي استيعاب النساء والفتيات في عملية بناء السلام بجميع مراحلها. وذكر أن بلده يعزز مشاركتهن في التنمية بجميع مستوياتها، بما في ذلك الالتحاق بالتعليم وتنمية المهارات وتولي القيادة السياسية وتنفيذ المشاريع

التجارية. وفي هذا الصدد، ترحب ملاوي بالتوصية التي تفيد بأن سياسات سوق العمل ينبغي أن تسهم في تحسين مشاركة المرأة في سوق العمل بتيسير التوفيق بين أعمال الرعاية غير المدفوعة الأجر والعمالة والقضاء على التمييز بين الجنسين في سوق العمل.

رفعت الجلسة الساعة ١٨:٠٠.